

دور المنظمات الدولية في التسوية السلمية للأزمة السورية

على محجوب
مستشار إعلامي سابق بالهيئة العامة للاستعلامات

تتناول هذه الدراسة تأثير دور المنظمات الدولية العالمية كالأمم المتحدة المعنية بحفظ السلم والأمن الدوليين، والمنظمات الإقليمية كالاتحاد الأوربي ومنظمة التعاون الإسلامي - باعتبار أن دور جامعة الدول العربية قد تم تناوله في دراسة سابقة بهذه الدورية - علي عملية التسوية السلمية للأزمة السورية.

ويقوم التساؤل الأساسي لهذه الدراسة علي طرح رئيسي يفترض أن المبادرات والمحاولات التي قامت بها المنظمات الدولية العالمية لم تؤت ثمارها المرجوة في وضع تسوية سلمية للأزمة السورية رغم دخولها عامها السابع أوائل عام ٢٠١٨، وذلك بسبب عدة عوامل بعضها راجع لآليات عمل تلك المنظمات وأسلوب معالجتها للأزمة، والبعض الآخر ناتج عن تأثير تفاعلات وتدخلات القوي الكبرى والإقليمية في النظام الدولي ذات الإرادات والمصالح المتنافرة والتي جعلت تلك المنظمات تصاب بالشلل والعجز في كثير من المواقف وتفشل عن وضع حل نهائي لتلك الأزمة .. وتتكون هذه الدراسة من ثلاثة أجزاء:

أولاً : دور منظمة الأمم المتحدة في التسوية السلمية للأزمة السورية:

يمكن رصد هذا الدور عبر ثلاث آليات هي: المبعوثين الخاصين الأميين إلي سوريا ومحاولاتهم لمعالجة الأزمة السورية ووضع تسوية سلمية لها، والمبادرات



والمباحثات المطروحة لحلحلة الأزمة سواء التي كانت برعاية الأمم المتحدة علي طوال الخط كجولات جنيف التي وصلت حتي أوائل ٢٠١٨ تسع جولات، أو تلك التي شاركت الأمم المتحدة في بعض من جولاتها مثل مباحثات الآستانة، ثم القرارات الصادرة سواء من مجلس الأمن أو من الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الأزمة السورية .. وذلك علي النحو التالي :

الآلية الأولى : المبعوثين الخاصين الأميين إلي سوريا :

مع دخول الأزمة السورية عامها الثامن، عينت الأمم المتحدة خلال تلك الفترة ثلاثة مبعوثين خاصين إلي سوريا، لكن نظرا للوضع المعقد والخلافات الكبيرة بين أطراف الصراع في سوريا، لم تحقق جهود المبعوثين نتائج ملموسة .. وهؤلاء المبعوثين هم (١) :

• كوفي عنان واستقالة سريعة .. ففي فبراير عام ٢٠١٢ - أي بعد عام تقريبا من اندلاع الأزمة السورية- تم تعيين الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان مبعوثا خاصا للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلي سوريا، حيث طرح اقتراحا من ٦ نقاط لحل الأزمة السورية، وفي أبريل عام ٢٠١٢، توصلت القوات الحكومية السورية والمعارضة السورية المسلحة إلي وقف مؤقت لإطلاق النار بوساطة عنان، ووصل أعضاء بعثة الأمم المتحدة الأولى إلي دمشق لمراقبة الهدنة، التي لم تستمر سوى أقل من شهر وفشلت، فاضطرت البعثة للتوقف عن المراقبة بسبب تعرضها لهجمات مسلحة وانسحبت من سوريا، وفي أغسطس عام ٢٠١٢، أعلن عنان عن استقالته من منصب المبعوث الخاص إلي سوريا.

• الأخضر الإبراهيمي مبعوث مشترك عربي أممي وشهور معدودة : جاء وزير الخارجية الجزائري السابق الأخضر الإبراهيمي خلفا لعنان وفي يناير عام ٢٠١٤، انعقد مؤتمر جنيف الثاني بشأن الأزمة السورية وجلس ممثلو الحكومة السورية والمعارضة علي طاولة المفاوضات للمرة الأولى، لكنها لم تحقق أي



نتائج بسبب الخلافات الكبيرة بين الطرفين، وفي مايو عام ٢٠١٤، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة السابق بان كي مون عن استقالة إبراهيمي من منصب المبعوث الخاص إلى سوريا.

- ستيفان دي ميستورا السياسي الإيطالي ذو النفس الطويل : في يوليو عام ٢٠١٤، تم تعيين نائب وزير الخارجية الإيطالي السابق "دي ميستورا" مبعوثاً خاصاً للأمم المتحدة إلى سوريا، وفي أكتوبر ٢٠١٥، انعقدت المحادثات متعددة الأطراف بشأن الأزمة السورية على مستوى وزراء الخارجية في فيينا، وفي نوفمبر ٢٠١٥ انعقد الاجتماع الثاني لوزراء الخارجية بشأن الأزمة السورية في فيينا، حيث توصلت الأطراف المعنية إلى اتفاق على الجدول الزمني للعملية السياسية السورية.. وفي ديسمبر ٢٠١٥، تبنى مجلس الأمن الدولي بالإجماع قراراً حول حل الأزمة السورية سياسياً، يحث الفصائل السورية على إطلاق محادثات سلام رسمية بوساطة الأمم المتحدة في مطلع يناير ٢٠١٦. ويرجع فشل المبعوثين الدوليين للأمم المتحدة للالتزامات العربية عامة وللأزمة السورية خاصة - رغم قدراتهم وخبراتهم ومعرفتهم بتفاصيل الأزمات - إلى ميلهم لإدارة الأزمات بدلاً من البحث عن حلول جادة وعادلة لها، إلى جانب عدم استيعاب الأمم المتحدة لخصوصية تلك الدول، وعدم النظر إلى جذور وأسباب الأزمات الحالية، علاوة على تجاهلهم لبعض أطراف الصراع الفاعلين (٢).

الآلية الثانية: المبادرات والمؤتمرات : التسابق بين مباحثات جنيف والآستانة

حدث نوع من التسابق بين مسار المباحثات والمؤتمرات الهادفة إلى التسوية السلمية للأزمة السورية التي ترعاها الأمم المتحدة كلية (مسار جنيف) أو التي تفاعلت الأمم المتحدة معها على استحياء (مسار الآستانة) أو التي لم تتفاعل معها إلا قليلاً (مسار سوتشي) .. ولم تصل جميعها إلى النقطة المرجوة وهي إحداث تسوية سلمية للأزمة ترضي جميع الأطراف الداخلية والإقليمية والدولية.

أ - مسار مباحثات جنيف: سلسلة من التكرار والفشل



• جنيف ١: حين استضاف مكتب الأمم المتحدة بمدينة جنيف في سويسرا يوم ٣٠ يونيو ٢٠١٢ اجتماعاً لـ "مجموعة العمل من أجل سوريا" وضم الاجتماع كلا من الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية ووزراء خارجية الاتحاد الروسي وتركيا والصين وفرنسا وقطر (رئيسة لجنة جامعة الدول العربية لمتابعة الوضع في سوريا) والعراق (رئيس مؤتمر قمة جامعة الدول العربية) والكويت (رئيسة مجلس وزراء الخارجية التابع لجامعة الدول العربية) والمملكة المتحدة وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة وممثلة الاتحاد الأوروبي السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، بوصفهم مجموعة العمل من أجل سوريا، برئاسة عنان، وتبنى المؤتمر ست نقاط أساسية لحل الأزمة السورية عرفت بخطة كوفي عنان وشملت (٣):

الالتزام بالعمل مع عنان من أجل عملية سياسية شاملة يقودها السوريون، الالتزام بوقف جميع أعمال العنف المسلح، بما في ذلك وقف استخدام الأسلحة الثقيلة وسحب القوات ووقف تحركات قوات الجيش باتجاه المناطق المأهولة بالسكان، تطبيق هدنة يومية لمدة ساعتين للسماح بإدخال المساعدات إلى جميع المناطق المتضررة من القتال، الإفراج عن جميع من جرى اعتقالهم تعسفياً، بمن فيهم المعتقلون لقيامهم بنشاطات سياسية سلمية، الاتفاق على ضمان حرية الحركة للصحافيين في جميع أنحاء البلاد وتبني سياسة لا تقوم على التمييز بشأن منحهم تأشيرات لدخول البلاد، الاتفاق على حرية تكوين المؤسسات وحق التظاهر السلمي على أنها حقوق مضمونة قانونياً.

وفشلت هذه الجولة لعدة أسباب، أهمها عدم دعوة كافة ممثلي الشعب السوري، واختلاف أمريكا وروسيا حول مصير الأسد، كما أن المعارضة الإخوانية آنذاك والتي أنشئت في حضان تركيا والمتمثلة بالمجلس الوطني السوري كانت ترى بأن الحل في سوريا هو عسكري (٤)

• جنيف ٢: وفي ٢٢ يناير ٢٠١٤ تم إطلاق مؤتمر "جنيف ٢" في مدينة مونترو



بسويسرا بمبادرةٍ من كل من سويسرا والولايات المتحدة، وقد ارتأت أطراف المؤتمر أن تسوية الأزمة تكمن في الجمع بين المعارضة السورية والنظام السوري على طاولة مفاوضات واحدة (٥)، وتم في هذه الجولة تعيين الأخضر الإبراهيمي بدلاً من كوفي عنان لربما يساهم بإنجاح هذه الجولة التي عقدت بمشاركة وفد النظام، ومعارضة تركيا والسعودية وقطر تحت مسمى الائتلاف الوطني السوري بقيادة أحمد الجربا.. وتم تغييب الكرد الذين أعلنوا الإدارة الذاتية في الشمال السوري قبل الاجتماع بيوم واحد، تلبيةً لرغبات تركيا التي كانت اللاعب الأول والأساسي في تفاقم الأزمة السورية عبر ضخ الأموال والرعاية وفتح حدودها للمجموعات المرتزقة والمسلحة، وفشلت هذه الجولة كسابقتها، لأن أيّاً من الأطراف المشاركة لم يكن لديه مشروع للحل (٦).

في ٢٩ يوليو ٢٠١٥ قام "دي ميستورا" المبعوث الأممي بتقديم مبادرة إلى مجلس الأمن تُطالب بتشكيل ٤ مجموعات عمل مع ممثلي الحكومة والمعارضة لتنفيذ بيان جنيف، للمساعدة في إنهاء الحصار، ووصول المساعدات الطبية، وإنشاء هيئة للحكم الانتقالي والانتخابات، والمسائل العسكرية والأمنية كمكافحة الإرهاب ووقف إطلاق النار، وقد أعلن مجلس الأمن الدولي عن موافقته على المبادرة في ١٨ أغسطس ٢٠١٥ (٧).

- جنيف ٣: عقدت هذه الجولة بين ٢٩ يناير و٣ فبراير عام ٢٠١٦، وتمت دعوة النظام السوري وشارك بوفد تزعمه وليد المعلم، كما تم دعوة "وفد الهيئة العليا للتفاوض" .. وفي هذه الجولة تم تعيين "دي ميستورا" بدلاً من الأخضر الإبراهيمي الذي حاول إنجاح جولات هذه المفاوضات.. ولكن سبق هذه الجولة تدخل القوات الروسية بشكل مباشر في الأزمة السورية بتاريخ سبتمبر ٢٠١٥، ما أحدث فرقاً في موازين القوى وبات موقف النظام السوري أقوى من قبل، لذا سارعت تركيا والسعودية وقطر بتشكيل وفد بعد الاجتماع الذي عُقد في مدينة الرياض السعودية في ١٠ ديسمبر ٢٠١٥ وأطلق عليه اسم "الهيئة العليا



للتفاوض "بقيادة أسعد الزعبي، وكانت النتيجة البارزة في هذه الجولة تخلي الدول الراحية للمجموعات المسلحة عن مقولة "ضرورة تنحي الأسد"، وتحولت قوات النظام من قوة منهارة إلى قوة مسيطرة على مساحة كبيرة من الجغرافية التي كانت بيد المجموعات المدعومة من تركيا والسعودية(٨).

- جنيف ٤: عقدت هذه الجولة في الفترة ما بين ٢٣ فبراير - ٣ مارس ٢٠١٧ بمشاركة وفد المعارضة السورية الذي كان ضعيفاً سياسياً ومنهكاً عسكرياً ووفد النظام الذي بات أقوى عسكرياً وسياسياً، وذلك وسط تغيرات كبيرة في الخارطة العسكرية لصالح النظام السوري، حيث سيطر على مدينة حلب الغربية، ومدينة داريا الإستراتيجية، أما سياسياً فقد تحالفت تركيا مع روسيا وتراجع حلف ما "دعم أصدقاء سوريا" الذي ضم واشنطن واسطنبول وعواصم أخرى عربية وعربية.

وعلى الرغم من الاتفاق على ٤ سلال متعلقة بـ "إنشاء حكم غير طائفي، جدول زمني لوضع مسودة دستور جديد، إجراء انتخابات نزيهة، ووضع استراتيجية مكافحة الإرهاب وبناء إجراءات للثقة المتوسطة الأمد" .. إلا أن أيّاً من هذه المواضيع لم يتم تطبيقها رغم مرور المدة التي تم تحديدها بـ ٦ أشهر.. وكان من نتائج هذه الجولة أن بسط النظام السوري سيطرته بشكل شبه كامل على مدينة حلب، وتنظيف الريف الغربي من حلب من المجموعات المرتبطة بتركيا، فيما شهد محيط دمشق اشتباكات عنيفة بين قوات النظام والمعارضة المسلحة(٩).

- جنيف ٥: بدأت الجولة الخامسة لجنيف بلقاءات تمهيدية في ٢٣ مارس ٢٠١٧، واجتماعات رسمية في ٢٤ مارس ٢٠١٧ بحضور نفس الأطراف التي شاركت في الجولات السابقة.. ونوقشت خلال ٨ أيام المواضيع الأربعة الرئيسية لجدول الأعمال، وتشمل الحكم والدستور ومكافحة الإرهاب والانتخابات، كما قدم كل طرف للمبعوث الأممي رؤيته بشأن السلال الأربع التي



تمخضت عنها الجولة الرابعة.. وكان من ابرز نتائج هذه الجولة موافقة النظام والمعارضة على استكمال مباحثات جنيف في جولتها السادسة دون إيجاد أي حلول للأزمة السورية ، كما تم تمديد مهمة المبعوث الأممي إلى سوريا ستيفان دي ميستورا(١٠).

- جنيف ٦: عقدت الجولة السادسة من جنيف في ١٦ مايو ٢٠١٧ بمشاركة نفس الوجوه، ولكن هذه الجولة اختلفت عن سابقتها بإجراء المبعوث الأممي لقاءات غير مباشرة بين ممثلي النظام والمعارضة، واعتبر البعض هذه الجولة من أكثر الجولات التي بدأت بسقف توقعات منخفض، ورجح محللون أن دي ميستورا سعى لعقد هذه الجولة بهدف المحافظة مبدئياً على مسار جنيف، ولم يخف ذلك عندما قال قبل العرض إن “الهدف الآن هو تأمين استمرارية المفاوضات”.. وكان من نتائج الجولة أن استمر النظام في توسيع نطاق سيطرته على الأراضي السورية في مختلف المناطق، مستفيداً مما يسمى بـ “مناطق خفض التوتر” التي اتفقت عليها كل من تركيا وإيران وروسيا (١١).
 - جنيف ٧: عقدت الجولة السابعة من جنيف في ١١ من يوليو ٢٠١٧ بمشاركة نفس الأطراف (النظام، المعارضة) ولم يكن في يد المبعوث الأممي جدول أعمال ليعرضه على الأطراف السورية.. مع تأكيد دي ميستورا أن الدعوات موجهة وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، كما هو الحال في الجولات السابقة، وبالإضافة إلى الجلسات الرسمية للمحادثات السورية التي عقدها المبعوث الخاص حول ملفات جدول الأعمال، استمرت اجتماعات الخبراء الخاصة بالمشورة الاستشارية بشأن المسائل الدستورية والقانونية التي أنشأها خلال الدورة السادسة، وبينما حثّ المبعوث الخاص المدعويين على التحضير، أعلن تطلعه إلى المشاركة في مجموعة مكثفة من المناقشات داخل هذا الإطار(١٢).
- ودارت الحوارات ٤ أيام في دائرة مفرغة، فمع وفد الحكومة السورية ناقش الفريق الأممي ملف مكافحة الإرهاب ذو الأولوية بالنسبة لهذا الوفد، ومع وفد



الهيئة العليا للمفاوضات تمت مناقشة ملف الانتقال السياسي، كما تم مناقشة خليط من السلال الأربعة مع منصتي موسكو والقاهرة.. وأصيبت الأوساط الأممية بخيبة أمل من هذه الجولة، التي اعتبرها المشاركون بأنها مضيعة للوقت.. وفي نهاية هذه الجولة تم اتهام دي ميستورا بأنه أخطأ في التحضير لها(١٣)..

- جنيف ٨: عقدت هذه الجولة في منتصف ديسمبر ٢٠١٧، وأعلن دي ميستورا أن مفاوضات "جنيف ٨" لم تحقق أي تقدم، مؤكداً أن وفد النظام السوري "يريد فقط مناقشة قضية مكافحة الإرهاب في محادثات جنيف"، كما أنه رفض التفاوض مع المعارضة واشترط عليها سحب موقفها الوارد في بيان "الرياض ٢"، الذي يطالب برحيل رئيس النظام بشار الأسد مع بداية المرحلة الانتقالية، معرباً عن أسفه لـ "عدم دخول وفد النظام في المفاوضات مع المعارضة"، معتبراً أن "هناك حاجة لمزيد من الإرادة السياسية" ولفت إلى أن هذه الجولة من المحادثات كانت "فرصة عظيمة مهدرة" في حين أشار رئيس وفد النظام السوري إلى أن المعارضة هي من تعطل المحادثات، وحمل مسؤولية انهيار محادثات جنيف ٨ "لمن صاغ بيان الرياض ٢" (١٤).
- جنيف ٩ (المنعقدة في فيينا) في ٢٦/١/٢٠١٨ اختتمت الجولة التاسعة من مباحثات جنيف التي عقدت برعاية الأمم المتحدة في فيينا، برفض وفد النظام وثيقة قدّمتها خمس دول بشأن العملية السياسية كان توصل إليها وزراء خارجية كل من الولايات المتحدة، وفرنسا، وبريطانيا، والسعودية، والأردن، وتحتوي على خطة عمل لحل القضية السورية، وصفها وفد هيئة التفاوض: بأنها تتضمن نقاطاً إيجابية كثيرة برغم وجود عدة ملاحظات عليها. فيما أكد رئيس وفد النظام بشار الجعفري أن الورقة غير الرسمية التي قدّمتها الدول الخمس بشأن العملية السياسية في سوريا "مرفوضة جملة وتفصيلاً"، ورفضت منصة موسكو المشاركة في هيئة التفاوض الوثيقة، مشيرة في بيان



إلى أن "نقاش مضمون الدستور بالتفاصيل كما ورد في الوثيقة ليس من صلاحية الأمم المتحدة، ولا حتى من صلاحية الأطراف المتفاوضة، بل هو حق حصري للشعب السوري يمارسه عبر لجنة صياغة دستور تتشكل في بداية المرحلة الانتقالية، ومن ثمّ عبر الاستفتاء العام" (١٥).

وتحدد الوثيقة مبادئ تصورهم للحل السياسي السوري ضمن مقترحات عملية للإصلاح الدستوري، وتقليص صلاحيات الرئيس و«رسم الحدود» بينه وبين رئيس الوزراء والإدارات المحلية، وتأسيس «جمعية المناطق» مع البرلمان، و«حيادية» الجيش والأمن، إضافة إلى «انسحاب الميلشيات الأجنبية» من سوريا، بحيث تكون هذه خريطة عمل مقترحة للمبعوث الدولي ستيفان دي ميستورا.. وتشير الوثيقة لإشراف الأمم المتحدة على الانتخابات، وتهيئة بيئة آمنة ومحايدة في سوريا لإجرائها وتؤكد الوثيقة، أن الدول المعنية «مستعدة للمساعدة في إعادة إعمار سوريا فقط عندما يتحقق الانتقال السياسي الجدي والجوهري والشامل عبر التفاوض بين الأطراف المعنية برعاية الأمم المتحدة لتنفيذ القرار ٢٢٥٤ وبيان جنيف، وعندما تتأسس بيئة حيادية تسمح بالانتقال السياسي» (١٦).

ورغم كل الانتقادات الموجهة إلى عملية جنيف في ظل فشلها المتكرر منذ انطلاق جولتها الأولى في يونيو ٢٠١٢ وحتى جولتها التاسعة في يناير ٢٠١٨ في التوصل إلى حلول جذرية للالتزام السورية.. إلا أن بعض المراقبين يرون أنها المسار الأكثر شرعية، وتستند هذه الشرعية إلى القرار ٢٢٥٤ لمجلس الأمن عام ٢٠١٥، والذي حدد إطارا للمفاوضات، لكن الشرعية وحدها ليست كافية للحصول على نتائج (١٧).. مع ملاحظة أنه لم يتم تطبيق بنود جنيف ١ حتى الآن رغم وصولنا إلى جنيف ٩، بسبب الاختلاف بين الدولتين الكبيرتين روسيا وأمريكا على تحديد مصير رئيس النظام السوري؛ فأمريكا فسرت المؤتمر بأنه يمهد لما بعد الأسد، وروسيا قالت إن جنيف ١ لم يتحدث عن مصير الأسد، وما يزال مؤتمر جنيف ١ حتى الآن الوثيقة السياسية الوحيدة حول سورية الحائزة على توافق



دولي وعربي وإقليمي، مكلّلةً بموافقة مجلس الأمن..

ب- مسار مباحثات الآستانة: إرهاصات التوافق الدولي حول أولوية الحل السلمى

للأزمة

وفقا لغالبية المراقبين فان الأزمة السورية أخذت منحى مختلفا لمصلحة النظام السوري بالتدخل الروسى فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٥، حيث وضع هذا التاريخ حدا فاصلا ما بين الرغبة فى إسقاط النظام والتفاوض بين النظام والمعارضة، معتبرا انه بهذا التدخل تراجع تماما مسألة إسقاط النظام مما أدى إلى عدة نتائج أهمها: التغيير التدريجى واقعى فى الموقف التركى على ضوء الصعوبات التى تواجهها تركيا مع الأكراد الأتراك والوضع الاقتصادى الداخلى، وحدث تراجع فى الموقف التركى فى الوقت الذى ظل فيه الموقف السعودى متشددا إلى أن أحرز النظام السوري نوعا من التقدم الملحوظ فى مناطق كان قد فقدها واستردها وبدأ يقوى ولا يفقد أى منطقة يستردها إلا فيما ندر (١٨).

كما ظهر تحول فى الموقف الأمريكى فى آخر فترة حكم أوباما وبدأ يقترب من الموقف التركى وتم اتفاق بين وزير خارجية أمريكا السابق جون كيرى ووزير الخارجية الروسى سيرجى لافروف على أن يتم التفاوض وانهاء هذه الأزمة بأسرع ما يمكن، ولكن الأتراك والسعوديين والإيرانيين لم يكونوا موافقين على ذلك، وأعلنت تركيا قبولها التعامل مع الرئيس بشار الأسد، وفرنسا قالت أنه من غير الواقعى أن يتم التحدث عن تسوية سلمية للأزمة دون الرئيس الأسد على اعتبار أنه رمز للجيش لأن الجيش عقائدى.. وهنا بدأت تركيا تتحدث نيابة عن الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية باعتبارها عضوا فى حلف الناتو وبحكم التحالف الاستراتيجى بينها وبين السعودية وتبنت روسيا وجهة نظر النظام وإيران، لكن كان هناك تفاوت فى الموقف الإيرانى عن الموقف الروسى نظرا لأن الموقف الإيرانى كان له أهداف أبعد عن الموقف الروسى الذى يعتمد على القواعد وعلى الوجود العسكرى والتسليح وان ذلك كان بمنزلة تحد بين موسكو والولايات المتحدة



الأمريكية والدول التقليدية في المنطقة (١٩)..

ونظراً لصعوبة التوصل إلى حل عسكري بسبب عدم وجود طرف يسلم بالهزيمة، بدأ التفكير في حل لأن قرار مجلس الأمن الصادر في أواخر ٢٠١٥ ورقمه ٢٢٥٤ والذي يضع الإطار العام لحل الأزمة السورية سلمياً لدرجة انه يتحدث عن إعادة الإعمار والانتخابات ومراقبة الانتخابات وكانت نقطة الضعف به هي عملية وقف إطلاق النار، ومن هنا كان لابد من صيغة لضبط وقف القتال أو العدائيات فكان التفكير الروسي لعقد مؤتمر للأطراف السورية سواء المعارضة أو تقوم بالتنسيق مع الحكومة السورية والإيرانيين، واختارت الآستانة لأنها دولة إسلامية وبعيدة عن الدول الكبرى وصديقة لروسيا من أجل هدف أساسي هو ضبط وقف القتال وضمان التزام الأطراف به ومراقبة الانتهاكات والعمل على توصيل المساعدات للمحاصرين وفك حصارهم، وكان هذا الهدف الرئيسي لمحادثات آستانة ١ ليصل إلى هذه الصيغة استعداداً لجنيف ٤ التي كان محدد لها فبراير ٢٠١٧ (٢٠). وفي نفس الوقت بدأ يظهر الاختلاف بين إيران وروسيا حيث طلبت إيران أن تتم إخلاء المناطق التي يتم السيطرة عليها وإعادة من يريدون عودتهم أو توزيعهم، ورفضت ذلك روسيا لأنها ليس لها أهداف عقائدية مثل إيران، وقد ظهر مستجد أن الأطراف رأت أن الأردن لابد وان يدخل في المفاوضات باعتبار أنها دولة حدود وسبق انه بعد صدور قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ أن الأردن عهد لها بتحديد وفرز الجماعات الإرهابية، لكن أطرافاً لم تقبلها كما أن الأردن لديها مجموعات كبيرة من اللاجئين السوريين، وبالتالي فهي دولة مهمة وسيكون لها دور في عملية التسوية وقامت الأردن بعملية عسكرية ضد تنظيم "داعش" في أحد المواقع كما شاركت بوفد في آستانة ٢ (٢١)..

آستانة مسار سريع ومضغوط : ثمان جولات في عام ٢٠١٧

شهد عام ٢٠١٧ انعقاد ٨ جولات من محادثات السلام السورية في العاصمة الكازاخية آستانة، توجت بتثبيت وقف إطلاق النار وإنشاء ٤ مناطق لـ"خفض



التوتر" .. ففي أواخر عام ٢٠١٦، خرج إلى النور إعلان لوقف شامل لإطلاق النار في سوريا بضمانة روسية- تركية دعمته المعارضة السورية والنظام، فضلا عن الدول المساندة لهما، واستثنى تنظيمي "داعش" والإرهابي و"جبهة النصرة" .. وعملا لدعم ذلك الإعلان، عُقدت في العاصمة الكازاخية آستانة أولى جولات السلام، بين وفدي النظام والمعارضة في ٢٣ و ٢٤ يناير ٢٠١٧، حيث دعت الجولة التي رعتها روسيا وتركيا وإيران (الدول الضامنة لوقف إطلاق النار) ومنظمة الأمم المتحدة، وحضرتها الولايات المتحدة، إلى تثبيت وقف إطلاق النار، وإنشاء آلية ثلاثية لمراقبة مدى التزام الأطراف المعنية به، وأدت "آستانة ١" إلى انقسام في صفوف المعارضة المسلحة؛ بسبب رفض بعضها لنتائج المؤتمر .. وفي ١٦ فبراير ٢٠١٧، استؤنفت الجولة الثانية، بعد تأخرها يوما، بغياب المبعوث الأممي إلى سوريا ستيفان دي ميستورا، ومع وفد "مصغر" من المعارضة السورية.. ولم يختلف الأمر كثيرا في الجولة الثالثة؛ حيث استمر موقف المعارضة الداعي لضرورة التزام دمشق باتفاق وقف إطلاق النار، وعبرت المعارضة خلال تلك الجولة، التي انعقدت يومي ١٤ و ١٥ مارس ٢٠١٧، عن موقفها هذا بمقاطعة وفدتها للاجتماع، متهمه روسيا (ضامن النظام) بالتقاعس عن دعم ذلك الاتفاق (٢٢).

جاءت الجولة الرابعة المنعقدة يومي ٣ و ٤ مايو ٢٠١٧ لتضيف بعض الإنجازات على مسار وقف إطلاق النار من خلال توصل الدول الضامنة إلى اتفاق لإنشاء ٤ مناطق لـ"خفض التوتر"، شملت إدلب وشمال حمص ودرعا والغوطة الشرقية، ونص هذا الخفض علي منع طيران النظام السوري من أداء طلعاته الجوية، على أن تتولى فصائل المعارضة محاربة تنظيمي "داعش" و"النصرة" .. لم يستمر النجاح طويلا؛ حيث أتت الجولة الخامسة، المنعقدة خلال يومي ٤ و ٥ يوليو ٢٠١٧، بما لا تشتهيه سفن الحوار السورية، وانتهت بفشل الدول الضامنة في الاتفاق على حدود مناطق "خفض التوتر" .. وتداركت الجولة السادسة التي انعقدت في ١٤ و ١٥ سبتمبر ٢٠١٧، بعض ذلك الفشل؛ حيث استطاعت الدول



الضامنة إدخال مدينة إدلب، التي تتمركز بها جبهة "فتح الشام" لمناطق "خفض التوتر"، وذلك عبر دخول قوات تركية إلى المدينة السورية... وقد أقرت الدول الضامنة "إنشاء مركز تنسيق مشترك تركي روسي إيراني، يهدف إلى تنسيق أنشطة قوات مراقبة خفض التوتر".. من ناحية أخرى، ركزت جولتا أستانة السابعة والثامنة على الملف الإنساني، ودعا البيان الختامي لـ"أستانة ٧"، المنعقدة ٣١ أكتوبر ٢٠١٧، الدول الضامنة إلى ضرورة اتخاذ خطوات لبناء الثقة من قبيل الإفراج عن المعتقلين وتسليم جثث القتلى.. في حين اختتمت "أستانة ٨"، المنعقدة يومي ٢٢ و٢٣ ديسمبر ٢٠١٧ جولتها بإقرار وثيقة حول تشكيل فريق عمل خاص لبحث ملف المفقودين والمعتقلين والأسرى (٢٣).

يمكن تقييم مباحثات الأستانة بأنها ايجابية حيث وفرت وقتاً طويلاً في عملية وقف إطلاق النار، وأصبح هناك اقتراب من بنود قرار مجلس الأمن وهو تشكيل حكومة انتقالية وسلطاتها ودور الرئيس بشار الأسد وعودة النازحين واللاجئين وضمانات إعادتهم وتولى الأمم المتحدة مع الدول المانحة المساعدة في العودة وإقرار دستور جديد (٢٤)..

وهنا تجدر الإشارة إلى الخلاف الدولي بين المرجعيتين، حيث تنقسم الدول المؤثرة في الملف السوري على مرجعيات الحل السياسي، فبينما تضغط موسكو لتبني أستانة ودعمه، إلى جانب تركيا وطهران، يرفض المعسكر الأمريكي-الأوروبي ذلك ويؤكد على مرجعية جنيف، وسط مخاوف من تقسيم لمناطق النفوذ يرسمه أستانة.

ج - المسار الوليد البديل في سوتشي الروسية

انعقد مؤتمر الحوار الوطني السوري الذي انطلقت أعماله في مدينة سوتشي الروسية ٣٠ و٣١ يناير ٢٠١٨ بمشاركة مئات السوريين وممثلين عن دول ومنظمات، وقد جدد أنطونيو جوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، في ٢٩/١/٢٠١٨، موقفه الإيجابي إزاء مؤتمر الحوار الوطني السوري الذي انطلقت



أعماله في مدينة سوتشي الروسية، .. في حين أعلنت الولايات المتحدة وفرنسا عدم المشاركة في سوتشي، مبررتين موقفهما هذا بتركيزهما على "عملية جنيف".. كما أرسلت حوالي ١٥٠ جمعية ومنظمة تمثل المجتمع المدني السوري رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة تتهمه فيها بمكافأة روسيا من خلال إضفاء شرعية على المؤتمر إيفاده مبعوثه الخاص ستيفان دي ميستورا إلى مؤتمر سوتشي، معتبرة أنه كان الأجدى به أن يفرض على النظام السوري الذي تدعمه موسكو أن يشارك بجدية في مفاوضات جنيف، الرامية لإنهاء النزاع المستمر منذ نحو ٧ سنوات.. واختتم المؤتمر بتصويت المشاركين على بيان ختامي تضمن الاتفاق على تأليف لجنة دستورية من ممثلين للنظام والمعارضة "بغرض صياغة إصلاح دستوري يسهم في التسوية السياسية التي ترعاها الأمم المتحدة وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي ٢٢٥٤" (٢٥).

اختلف المراقبون فرأى البعض أنه فشل بسبب غياب فصائل المعارضة الحقيقية والمؤثرة، ومقاطعة دولية تمثلت في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، ورفض دول أخرى الدعوة الروسية للمشاركة فيه ولو حتى بصفة مراقبين، في حين اعتبر وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف أن هذا المؤتمر نجح كخطوة أولى نحو التسوية. (٢٦).

يوجد شبه إجماع بين المراقبين أن "سوتشي" يؤسس لمسار بديل لعملية جنيف، وأن موسكو وبدعم من إيران وتفاهم استراتيجي مع تركيا مصممة على تحقيق إنجازات ملموسة في سورية.. فقوة "سوتشي" ناجمة عن عدة عوامل أساسية أهمها، نجاح عملية آستانة في فرض وقائع ملموسة في سورية أخفقت في تحقيقها آليات سابقة، وعجز مسار جنيف عن الوصول لأي حل في مسار الأزمة السورية، إضافة إلى نفوذ روسيا الميداني وقدرتها على التحكم بالأحداث، وتعزيز قدرات النظام السوري على حساب المجموعات المسلحة (٢٧).

يؤكد الروس كل يوم أن مؤتمر سوتشي لن يكون بديلاً عن جنيف، وهذا ما



تريده أطراف عربية ودولية. لكنه يتبنى نفس جدول الأعمال المطروح في جنيف؛ دستور جديد لسورية وانتخابات تشريعية، يسبقها وقف لإطلاق النار وهذا ما تحقق عبر صيغة مناطق خفض التصعيد، بالتزامن مع حرب مفتوحة على الجماعات الإرهابية شاركت فيها بقوة دول التحالف بقيادة واشنطن، وانتهت بالقضاء على خلافة داعش في الرقة، وطردها من معظم الأراضي السورية، فيما تستعد روسيا وبجهد منفرد للقضاء على تنظيم فتح الشام "النصرة سابقا" (٢٨).

رغم انقسام المعارضة السورية حول مؤتمر سوتشي، لكنها ستجد نفسها مضطرة للتعامل مع مخرجات المؤتمر، لأنها لا تملك بديلا فعالا. النظام من جانبه سيعمد إلى تعطيل مسار جنيف لفتح الطريق أمام موسكو كي تمضي بخطتها للحل. ورغم أن الحل ليس جاهزا على طاولة المفاوضات إلا أن موسكو تريد عملية تفضي إلى نتائج معروفة سلفا، وتضمن مصالحها في شرق المتوسط، وتجديد بنية النظام السوري دون أن يفقد هويته، بوجود الأسد لفترة أطول أو بدونه.. وهذه الصيغة لن تلقى معارضة كبيرة من إيران كما هو مرجح، ولا من تركيا التي ضمنت مصالحها باتفاق على حساب الأكراد.. يبقى أمام موسكو مهمة ليست سهلة وهي تصديق واشنطن على بنود الحل وموافقة الدول الأوروبية الرئيسية عليها، ليتسنى بعد ذلك إطلاق مشاريع إعادة إعمار سورية، وتوفير مليارات الدولارات لتمويل العملية. هي متوفرة لدى الغرب بالدرجة الأولى.. بمعنى آخر نحن بصدد عملية تتطلب ثلاث سنوات على الأقل لكي تؤتي أكلها (٢٩).

الآلية الثالثة: القرارات الأممية بشأن الأزمة السورية:

يمكن تقسيمها إلى مجموعتين: الأولى القرارات الصادرة من الجمعية العامة للأمم المتحدة، والثانية مجموعة القرارات الصادرة من مجلس الأمن.. وذلك كما يلي:

- مجموعة القرارات الصادرة من الجمعية العامة للأمم المتحدة ... بلغ عددها حوالي ١٠ قرارات بداية من قرار الجمعية رقم ٦٦/١٧٦ بتاريخ



١٩/١١/٢٠١١ والذي تأسف لعدم تعاون السلطات السورية مع لجنة التحقيق، ورحب بجميع الجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية من أجل معالجة جميع جوانب الوضع في سوريا ثم القرار رقم ٦٦/٢٥٣ بتاريخ ١٦/٢/٢٠١٢ والذي تطرق إلي إعراب الأمم المتحدة عن قلقها البالغ إزاء تدهور الأوضاع في سوريا وبخاصة انتهاكات حقوق الإنسان، واستخدام العنف من جانب السلطات السورية ضد سكانها.. وقرار الجمعية العامة ٦٧/١٨٣ بتاريخ ٢٠/١٢/٢٠١٢ والقرار رقم ٦٧/٢٦٢ بتاريخ ١٥/٥/٢٠١٣ والذي ويدعو إلى تشكيل حكومة انتقالية كاملة الصلاحيات.. والقرار رقم ٦٨/١٨٢ بتاريخ ١٨/١٢/٢٠١٣ والذي أدان الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان من قبل السلطات السورية.. ثم القرار رقم ٦٩/١٨٩ بتاريخ ١٨/١٢/٢٠١٤ والذي يدعو نظام الأسد إلى وقف انتهاك حقوق الإنسان ..

- مجموعة القرارات الصادرة من مجلس الأمن... بلغ عددها حتي العام السابع من الأزمة السورية حوالي ٢٠ قرارا .. بداية من قرار مجلس الأمن رقم ٢٠٤٢ (لسنة ٢٠١٢) والصادر في ١٤/٤/٢٠١٢ والذي كان أول قرار يصدره مجلس الأمن بشأن الأزمة السورية، وذلك بعد فشله في مناسبتين سابقتين إثر لجوء روسيا والصين إلى استخدام حق النقض (فيتو)، وركز علي تأكيد دعمه للمبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، كوفي عنان، وللعمل الذي يقوم به، وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٦/٢٥٣ المؤرخ ١٦ فبراير ٢٠١٢ وللقرارات ذات الصلة الصادرة عن جامعة الدول العربية، ويدعو الي الالتزام بتنفيذ اقتراح النقاط الست للمبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية - آنذاك - كوفي عنان.. والقرار رقم ٢٣٢٨ لسنة ٢٠١٦ والصادر في ١٩/١٢/٢٠١٦ والذي تعلق بعملية إجلاء النازحين من حلب بعد سيطرة قوات النظام السوري عليها.. ومن أهمها قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٤٥ بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠١٥ والذي جاء بإجماع أعضائه



الخمسة عشر بناء على المسودة التي تقدمت بها الولايات المتحدة، وركز علي "تدابير بناء الثقة" التي اقترحها القرار تأتي في صلب المطالب الإنسانية الملحة والإسعافية لجميع السوريين، كان في خلفية القرار المبني على المسودة التي تقدمت بها الولايات المتحدة تفاهم روسي- أمريكي، بات واضحاً في عدة مفاصل وقرارات حساسة في مسيرة الأزمة السورية كملف نزع الأسلحة الكيماوية السورية، وإن سجل على القرار تراجع النسبي عن بيان جنيف ١، الذي دعا إلى تشكيل "جسم تنفيذي كامل الصلاحيات"، بينما ورد في القرار ٢٢٤٥ تشكيل "حكومة جامعة"، أي أقرب لمفهوم حكومة الوحدة الوطنية، مع إغفال الإشارة إلى دور الرئيس السوري بشار الأسد (٣٠).. وكان احدث هذه القرارات قرار مجلس الأمن الصادر في ٢٤/٢/٢٠١٨ والذي دعا إلى وقف إطلاق النار في سوريا لمدة ٣٠ يوماً، علي خلفية المجازر الواقعة بمنطقة الغوطة الشرقية القريبة من دمشق.. ناهيك عن العدد الكبير من مشاريع القرارات التي تم إبطالها بفعل عامل الفيتو الروسي الصيني، كان أولها الفيتو الروسي الصيني المزدوج بتاريخ ٤ أكتوبر ٢٠١١ في مجلس الأمن الدولي ضد مشروع قرار غربي متعلق بالأزمة السورية، وأشهرها مشروع القرار الفرنسي في أكتوبر ٢٠١٦، وأحدثها مشروع القرار الغربي الذي يدين الاعتداء الكيماوي علي حي شيخون في أوائل ابريل ٢٠١٧ وأحدثها في فبراير ٢٠١٨ قرار وضعته الكويت والسويد واعتمده مجلس الامن بالاجماع لوقف الأعمال القتالية في سوريا وتيسير وصول المساعدات الإنسانية.

ولاشك أن كلمة الفصل في مجلس الأمن الدولي كانت للقوى الكبرى التي أعطاها ميثاق الأمم المتحدة حق الفيتو بحجة مسؤوليتها في الحفاظ على الأمن الدولي، والتي حولت ورقة الفيتو والإفراط في استخدامه إلى أداة لتحقيق مصالحها التي قد تتناقض أحياناً مع مسؤوليتها كقوى كبرى في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وقد ظهر ذلك جلياً من خلال إحباط متبادل لمشاريع قرارات أمريكية وروسية بشأن



سوريا في ابريل ٢٠١٨ عقب ما أشيع عن هجوم كيماوى استهدف مدينة دوما في غوطة دمشق، وانه رغم وجود توافق في الآراء داخل مجلس الأمن حول المسار الإنساني، من خلال ضرورة إيصال المساعدات الإنسانية للمهجرين والمحاصرين في ليبيا واليمن وسوريا إلا أن مجلس الأمن لا يزال منقسماً حول سبل التعاطي مع الأزمات في البلدان العربية لحلها سياسياً بطريقة تحظى بإجماع الأعضاء، وافتقاره لإرادة موحدة في التعاطي معها (٣١).

وأجمت احدي الدراسات فشل الأمم المتحدة في معالجة الأزمات العربية بدءاً من القضية الفلسطينية مروراً بالعراق ووصولاً إلى الأزمة الليبية واليمن والسورية، نتيجة تداخل المصالح والعوامل الإقليمية في الصراعات الدائرة في تلك الدول، وعدم صدق النوايا بين الأطراف المتصارعة، والتدخلات الإقليمية والدولية التي شكلت عائقاً رئيسياً لها، وافتقار الأمم المتحدة لجهاز تنفيذي مستقل قادر على تنفيذ القرارات التي تصدر عنها، فضلاً عن أن مجلس الأمن أعطى الموافقة على فرض منطقة حظر جوى فوق ليبيا؛ إلا أن الفيتو الروسي الصيني لم يدع مجالاً لتجد مثل تلك السياسات طريقها للتطبيق في سوريا (٣٢).

في ضوء ما سبق يبقى استفهام حول طبيعة المواقف الدولية المتذبذبة تجاه الأزمة السورية، والدور الذي تلعبه المنظمات الدولية - وعلى رأسها الأمم المتحدة تجاه عملية تسويتها سلمياً.

ثانياً: دور الاتحاد الأوروبي في عملية التسوية السلمية للأزمة السورية

تزامن اندلاع الربيع العربي مع تنفيذ الاتحاد الأوروبي معاهدة لشبونة، ووضع هيكلية جديدة للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي.. لكن تبين أن الواقع يختلف كثيراً، لأن التأثير الرئيسي لمعاهدة لشبونة تمثل في أن عملية صنع سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية تركّزت في أيدي "الثلاثة الكبار"، فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة..

محددات ودوافع انخراط الاتحاد الأوروبي في التسوية السلمية للأزمة السورية :



- أزمة اللاجئين ومحاولة تخفيف الأزمة الإنسانية داخل التراب السوري وكذلك فيما يخص حركة تدفق اللاجئين التي كان تأثيرها السلبي شديدا على البلدان المتاخمة لسوريا.. فقد حاول الاتحاد الأوروبي لعب دور محوري، خلال المؤتمر الدولي الثالث للمانحين من أجل سوريا المنعقد في الكويت في أواخر شهر مارس ٢٠١٥، وتعهد بمنح ١,١ مليار يورو، مسجلا بذلك أكبر تبرع من طرف متبرع واحد، وقد ارتفع إجمالي التعهدات للمساعدات الأوروبية في مؤتمر شهر مارس ٢٠١٥ إلى ٣,٧ مليار يورو من بداية الأزمة السورية لمجمل الأغراض الإنسانية والتنمية والاقتصادية والمساعدات من أجل تعزيز الاستقرار، كما أن دول الاتحاد الأوروبي كانت من أهم الجهات التي قصدها اللاجئين السوريون، مع حصول أكثر من ١٥٠ ألف لاجئ على حق اللجوء وقد أعلن الاتحاد الأوروبي قبول ٣٣ ألف لاجئ استقبلت ألمانيا معظمهم (٣٣).. ورغم الاهتمام الأوروبي بالحل في سوريا، إلا أن تدفق اللاجئين السوريين على القارة العجوز سبب قلقا أوروبيا مضاعفا، خصوصا على المستوى السياسي والأمني - الديموغرافي والاقتصادي، من المؤكد أن أوروبا لم تكن مستعدة لهذه الهجرة الجماعية إليها بهذه الأعداد.
- الهاجس من تقسيم سوريا وهو ما يرفضه الاتحاد الأوروبي الذي يواجه انذارات خروج بعض الدول منه، لذا تحرص ممثلة السياسة الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي فريدريكا موغريني، على التأكيد دائما على أن أي حل يجب أن تكون فيه سوريا موحدة (٣٤).
- أمن دول الجوار السوري بما فيها تركيا (التي تنتمي لحلف شمال الأطلسي جنبا إلى جنب مع معظم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي) ولبنان والأردن، وإلى جانب المعونة الإنسانية المذكورة أعلاه، والتي خصص قسم منها للبلدان المجاورة، أعلن الاتحاد الأوروبي في نهاية شهر مايو ٢٠١٥ عن إنشاء صندوق ائتمان أطلق عليه اسم "مدد" بهدف تلبية احتياجات جارات سوريا



خاصة في مجال التعليم وسد حاجيات الأطفال والشباب والأمن الغذائي واستدامة سبل العيش، وسوف تصرف دفعة أولى بقيمة ٤٠ مليون يورو من أجل مساعدة نحو ٤٠٠ ألف لاجئ سوري في لبنان وتركيا والأردن والعراق (٣٥)

- المخاوف الأمنية الأوروبية من صعود الجماعات المتطرفة على الساحة السورية.. ولاسيما ما يسمى بتنظيم (داعش).. وهنا مكن القلق الشديد للاتحاد الأوروبي خاصة مع بروز ظاهرة المقاتلين الأوروبيين الذين يسافرون للقتال لصالح داعش داخل التراب السوري والخطر الذي يمثله العديد منهم عند عودتهم إلى بلدانهم لتنفيذ هجمات داخل أوروبا، ووفقا للمفوض السامي لشؤون العدل في الاتحاد الأوروبي، فيرا جوروفا، هناك أكثر من ٦٠٠٠ أوروبي قد سافروا إلى سوريا للمشاركة في القتال، وقد بدأ هذا الجانب من الأزمة السورية في تشكيل مصدر حقيقي للمخاوف الأمنية بالنسبة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (٣٦).

رغم كل هذه الدوافع إلا أن الوضع في سوريا ليس له صدى كبير لدى الجمهور الأوروبي، باستثناء حساسية مستفيضة على الصعيد الإنساني، وربما كان لحقيقة أنه سرعان ما صار يُنظر إلى الحرب الأهلية السورية على أنها حرب بالوكالة بين الولايات المتحدة وروسيا، تأثير إضافي ملطف على تعاطف المواطنين الأوروبيين.. في الآونة الأخيرة، حظي بروز بؤرة جديدة وأكثر قرباً لصراعٍ محتملٍ مع روسيا في أوكرانيا، بالأولوية في عقول الساسة والمواطنين الأوروبيين (٣٧).

أشكال الاستجابة الأوروبية للأزمة السورية:

تنوعت ما بين تقديم المساعدات الإنسانية، وفرض عقوبات مالية وتجارية علي أطراف الأزمة، والمساعدة في المبادرات والحلول السياسية والتدخلات العسكرية والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب.

أ- المساعدات الإنسانية:

شكلت المساعدات الإنسانية الخط الأول لاستجابة الاتحاد الأوروبي إلى الصراع



في سورية، فمنذ مارس ٢٠١١، تم تخصيص ٢,٦ مليارات يورو (٣,٥ مليارات دولار) من الاتحاد الأوروبي ومن الدول الأعضاء فرادى لمساعدة السوريين في البلاد، فضلاً عن النازحين واللاجئين، غير أنه، وبسبب الانقسام بين أدوات السياسة الخارجية نتيجة معاهدة لشبونة، جرى تقديم مساعدات الاتحاد الأوروبي الإنسانية بشكل مستقل تقريباً عن عمله السياسي (٣٨)، كما أرجع بعض المراقبين قلة فاعلية المساعدات الأوروبية إلي عدم وجود إستراتيجية سياسية مشتركة مرتبطة ببرامج المساعدات الإنسانية الأوروبية القيمة، "الغياب شبه التام" للاتحاد الأوروبي فيما يخص القضية السورية، وظلت المساعدات الإنسانية عبارة عن أدوات منعزلة ولا تندرج ضمن أية سياسة خارجية شاملة (٣٩).

ب- فرض عقوبات تجارية ومالية:

أما الخط الثاني من الاستجابة الأوروبية لتفاعلات الأزمة السورية فتمثل في فرض عقوبات تجارية ومالية، كان لها بالتأكيد أثر سلبي على بعض الشخصيات في نظام الأسد، ولكنه لم يكن تأثيراً حاسماً نظراً إلى الحجم المحدود للتجارة والاستثمار بين سورية والاتحاد الأوروبي (٤٠)، فعند اندلاع الأزمة السورية، كان موقف الاتحاد الأوروبي حازماً، وفرض الأوروبيون منذ مايو ٢٠١١ سلسلة من العقوبات على دمشق. فحظروا كل عمليات شراء ونقل النفط، رغم أن ٩٥% من صادرات النفط السورية قبل ذلك التاريخ يشتريها الاتحاد الأوروبي بحسب خبراء أوروبيين، كما وسّع الاتحاد الأوروبي عقوباته من خلال حظر استيراد الأسلحة وتجميد أرصدة داعمة «للنظام»، وكان هدف السياسة الأوروبيين أن «تضرب عقوباتهم سورية في الصميم» على حد تعبير وزير الخارجية الهولندي آنذاك اوري روزنتال.. وهي عقوبات وصفتها موسكو في وقت لاحق بأنها «غير شرعية» وألحقت الضرر بالمدنيين السوريين وحذرت أن «استمرارها سيولد موجة جديدة من المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا» (٤١).

وفي مايو ٢٠١٥، أعلن الاتحاد الأوروبي أن العقوبات تشمل منع سفر ٢٠٠



من أعضاء النظام السوري وتمديد الحظر النفطي مع عدد من القيود على الاستثمار إلى غاية يونيو ٢٠١٦، وأن الأساس القانوني للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي وسوريا هو اتفاق التعاون بين الطرفين ويعود تاريخه إلى عام ١٩٧٧، إلا أنه تم تعليق هذا الاتفاق بموجب سياسة الجوار الأوروبية في مايو ٢٠١١، كما أغلق الاتحاد الأوروبي مكتب بعثته في سوريا في ديسمبر ٢٠١٢، ومع هذا لم تبرز أية علامة على فعالية هذه الإجراءات في تخفيف حدة الأزمة (٤٢).

ج- دعم المبادرات والحلول السياسية:

على المستوى السياسي، كان الاتحاد الأوروبي نشطاً في مجلس الأمن الدولي ومجموعة أصدقاء سوريا، من خلال "الثلاثة الكبار" في الغالب.. غير أنه سرعان ما قوبلت دعوات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لرحيل الأسد بمعارضة صارمة من روسيا، وأصبحت الثورة السورية أشبه بحرب بالوكالة بين الغرب المتردد وروسيا الميالة إلى التحدي.. وكانت لدى روسيا دوافع خفية، سرعان ما اتضحت عبر دعمها للاتحاد الأوراسي وإذكاء أزمة أوكرانيا في العام ٢٠١٤ (٤٣)، والواقع أن ضعف المعارضه السورية والدعم الذي قدمته تركيا وقطر إلى جماعات إسلامية معارضة لنظام الأسد، زادا الصورة تعقيداً، الأمر الذي عاد بالفائدة على روسيا والنظام السوري (٤٤).

وبصفة عامة اكتفى الاتحاد الأوروبي بإصدار تصاريح لم يكن لها تأثير يذكر على أرض الواقع، حيث واصل التأكيد على أن هدفه العام فيما يخص الحل السياسي لا يزال يتمثل في الدعوة إلى عملية "تقودها سوريا باتجاه مرحلة انتقالية تتناسب مع طموحات كافة الشعب السوري، على قاعدة ما جاء في بيان جنيف الصادر بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠١٢ ووفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة" (٤٥). وفي سياق تشجيع الأطراف الإقليمية الفاعلة في الأزمة السورية على دور أكبر لحلحلة الأزمة السورية.. أيد الاتحاد الأوروبي في بعض المناسبات تشجيع الأطراف الإقليمية مثل إيران على لعب دور بناء لإنهاء الأزمة، وفي هذا الإطار،



جاءت دعوة الممثلة السامية للشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي فريديريكا موجيريني "لأن تلعب إيران دوراً محورياً إيجابياً في الشأن السوري بالتحديد لحفز النظام على تبني حل سوري بالأساس". لكن الاتحاد الأوروبي أخفق في اتباع مثل هذه السياسة بشكل عملي كما أخفق في تفعيل هذه المبادرة داخل إطار أوسع بما يسمح بتنسيق أفضل مع القوى الإقليمية الأخرى مثل تركيا والأردن أو دول مجلس التعاون الخليجي، وهذا ما دعا البعض للتساؤل عن مدى جدية الاتحاد الأوروبي في متابعة بعض مقترحاته (٤٦).

وفي ديسمبر ٢٠١٦ اقترحت وثيقة رسمية أوروبية، أعدتها مسنولة الشؤون الخارجية الأوروبية فيديريكا موجيريني أربعة عناصر للوصول إلى سوريا المستقبل بينها إقامة نظام سياسي يخضع للمساءلة ويقوم على اللامركزية، لكنها ربطت المساهمة في إعادة الإعمار بـ «بدء تنفيذ الانتقال السياسي»، وانطلقت من طرح خمسة أسئلة تتعلق بـ «كيفية الحفاظ على وحدة سورية وسيادتها» و «ضمان الحفاظ على المؤسسات الحكومية بما فيها القوات العسكرية والأمنية مع إصلاحها في شكل كامل، وبحيث تعمل تحت قيادة مدنية يختارها الشعب السوري وتكون مسنولة أمامه»، إضافة إلى ضمان شعور «جميع المجموعات» بالحماية و«تنسيق جهود إعادة الإعمار بمجرد بدء انتقال سياسي شامل ومصداقية» وكيفية ضمان أن لا تصبح سورية «ملاذاً خصباً للإرهاب» (٤٧).

وتضمنت الورقة الأهداف التي يجب العمل على تحقيقها، وهي أن يكون «الانتقال والمفاوضات بقيادة سورية في إطار قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤» وصولاً إلى أن نتائج مثل أن تكون «سورية واحدة بلداً موحداً ويتمتع بسلامة الأراضي لكافة المواطنين السوريين» وتشكيل «حكومة شرعية وخاضعة للمساءلة ونظام سياسي تعددي، مع احترام سيادة القانون والحقوق الفردية بناء على المواطنة المتساوية وبلد متعدد ثقافياً تشعر فيه كافة المجموعات العرقية والدينية أن هوياتها محمية، وأن لديها فرصاً متساوية في الوصول للحكم»، إضافة إلى «دولة فعالة



ذات مؤسسات عاملة، تركّز على أمن وخدمة المواطن، وذات جيش وطني واحد، وشرطة وقوات أمنية خاضعة للمساءلة ونظام سياسي مستقر واقتصاد قوي، يوفّر التعليم والصحة المناسبين لشعبه إضافة لكونه جذاب للاستثمار الأجنبي»(٤٨).. وكانت أحدث مبادرة أوروبية في هذا سياق المبادرات السياسية للتسوية السلمية لازمة ظهرت في إبريل ٢٠١٧ عبر بيان صدر عن مجلس الاتحاد الأوروبي بعد اجتماعه في لوكسمبورج، وأكد على ضرورة مواصلة تطوير الإستراتيجية الأوروبية تجاه سوريا.. وارتكز على ٦ مهام رئيسية وهي "إنهاء الحرب عن طريق عملية انتقال سياسي بموجب القرار ٢٢٥٤، وإنقاذ حياة السوريين عن طريق تقديم المساعدات الإنسانية للمحتاجين في كامل الأراضي السورية، ودفع التطور الديمقراطي وحقوق الإنسان وحرية التعبير عن طريق دعم المجتمع المدني في سوريا، ومساءلة مرتكبي جرائم الحرب من أجل المساهمة في عملية استعادة الوحدة الوطنية وإحلال العدالة في المرحلة الانتقالية، ودعم صمود الشعب السوري والمجتمع.. بالإضافة إلى احتمالاته إعادة النظر في عقوباته المفروضة على سوريا بعد بدء العملية الانتقالية.. وإمكانية استئناف التعاون مع السلطات السورية الانتقالية وتقديم التمويل لإعادة إعمار سوريا ما بعد الحرب(٤٩).

د- الأعمال العسكرية ضد النظام السوري:

من وجهة نظر عسكرية، تمثل موقف أوروبا أساساً في دعم موقف الولايات المتحدة.. وفي مثل هذه الحالة، تعتمد القدرة العسكرية للاتحاد الأوروبي كلياً على فرنسا والمملكة المتحدة (امتنعت ألمانيا تقليدياً عن المشاركة في أي عمليات عسكرية خارجية). ومع ذلك، قرّر رئيس الوزراء البريطاني، في العام ٢٠١٣، عرض مسألة المشاركة البريطانية في الضربات التي تقودها الولايات المتحدة على سوريا للتصويت في البرلمان، وكانت النتيجة السلبية أن أصبحت فرنسا الحليف الوحيد للولايات المتحدة الذي تمتلك قدرات عملياتية(٥٠)، أما في جانب التدخل العسكري، فبدأ الممثلان الدائمان للاتحاد الأوروبي في مجلس الأمن، فرنسا



وبريطانيا، الأكثر تشدداً وحماسة. كانت فرنسا من أوائل الدول التي اعترفت بالجيش السوري الحر ودعت إلى مساندته لوجستياً. وكان البلدان ضمن التحالف الدولي الذي هدّد بتوجيه ضربة عسكرية لسورية عام ٢٠١٣. لكن هذه الحماسة أوقفها قرار مجلس العموم البريطاني، وإن بدا الأمر أشبه بمسرحية أُعدت سلفاً. فيما بدت برلين، الأكثر تمايزاً في موضوع اللاجئين (٥١).

هـ - التعاون في مجال مكافحة الإرهاب :

أدت التطورات الأخيرة في الأنشطة الإرهابية المرتبطة بسوريا إلى تغيير في رأى الدول الغربية بشأن التعاون في مكافحة الإرهاب مع نظام الأسد.. ففي الأيام الأخيرة من شهر مايو ٢٠١٤، قام مواطن أمريكي شاب بعملية انتحارية في سوريا للمرة الأولى، في حين أن مواطناً فرنسياً شاباً كان قد أمضى مؤخراً بعض الوقت في سوريا، هو المشتبه به الرئيس في مقتل أربعة من زوار المتحف اليهودي في بروكسل بعد اعتقاله في فرنسا، هذه مجرد أمثلة عن العواقب الوخيمة لعدد من التوجّهات الأخيرة: قنوات منظمة بين العديد من الدول الغربية وسورية (كما كانت الحال في أفغانستان في السابق) لجذب "الجهاديين" الشباب، و"سياسة الباب المفتوح" التي تنفذها تركيا، والتي تتيح لمثل هؤلاء الجهاديين بأن يذهبوا إلى سوريا ويعودوا بحرية عبر محافظتي هاتاي وغازي عنتاب التركيتين، وصعوبة تعقب المئات من هؤلاء المواطنين الشباب عندما يعودون إلى بلدانهم الأصلية. وقد بدأ التعاون المتأخّر في مكافحة الإرهاب أخيراً مع تركيا، غير أن السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو ما إذا كان مثل هذا التعاون بين الغرب والنظام السوري ممكناً (٥٢)

خلاصة الموقف الأوروبي من الأزمة السورية: ارتداء الثوب الإنساني لمدارة

العجز السياسي

فيما عدا هذه المسارات، لم يقدّم الاتحاد الأوروبي بوضع استراتيجية بشكل مستقل يمكنها دمج تسوية سياسية مع الحل الإنساني وجهود إعادة الإعمار



والاستقرار.. وليس هناك أية بوادر تنبئ بأن سياسة الاتحاد الأوروبي استطاعت أن تخفف من حدة الصراع بأي شكل من الأشكال(٥٣).

حيث ثبت أنه من شبه المستحيل وضع تدابير ذات قيمة تحظى بموافقة كافة الدول الأعضاء الثمانية والعشرين في الاتحاد الأوروبي. وكانت النتيجة أن وقعت قضايا السياسة الخارجية في أيدي القوى الأوروبية الثلاث العظمى، وهي فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة، الذين بدورهم لا يتفقون فيما بينهم على نفس النهج السياسي. والنتيجة هي أن الاتحاد الأوروبي يجد نفسه مرة أخرى عاجزاً عن الانفصال عن الظل الأمريكي لإنتاج نهج سياسي خاص به(٥٤).

كما كشفت الأزمة السورية أوجه القصور في نهج إدارة الأزمات للاتحاد الأوروبي وبينت ميله إلى أساليب رد الفعل بدلا عن الطريقة الاستباقية.. والأهم من ذلك هو أن الاتحاد الأوروبي قد أخفق في استغلال الفرصة المتاحة لتفعيل الوسائل الدبلوماسية لحل الأزمة السورية، وهكذا حرم نفسه من إمكانية استخدام تشكيلة أدواته كقوة مرنة(٥٥).. كما أن الورقة الأوروبية بدت خاسرة لافتقادها إلى رؤية موحدة، إذ لا يملك الأوروبيون خيارات مختلفة عن الموقف الأمريكي.. وهم لا يملكون قواعد ثابتة ولا قدرات التدخل إلا من خلال الناتو أو غطاء دولي.. ويذهب البعض إلى حد القول أن الدور الأوروبي هو إعلامي بامتياز، إذ لا يملك الأوروبيون السيطرة على القوى التي تصنع الفوضى في الداخل السوري(٥٦).

كما أدركت دول الاتحاد الأوروبي، على حد قول مسئول المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية في بروكسل IFRI فيفيان بيرسوتو، أن دور أوروبا محدود في الأزمة السورية. لذلك يمكن القول أنها أرادت التعويض عن عجزها السياسي، فارتدت ثوبا إنسانيا، تفاخرت بأنها أكبر جهة مانحة للمساعدة في الاستجابة للأزمة السورية في سورية وفي الدول المجاورة. هذا الدور المحدود سياسيا كان سببا، بحسب بعض الإعلاميين في أروقة الاتحاد الأوروبي، لـ "سعي أوروبي لمحادثات سلام أو لتسوية تكون عبر الأمم المتحدة وبطريقة تحافظ على مصالحه



الجيوسياسية.. بهدف احداث توازن لا يبخس الحق الأوروبي ولا تنفرد دول بعينها في التسوية“(٥٧) .

ثالثا: دور منظمة التعاون الإسلامي في عملية التسوية السلمية للأزمة السورية
تنبثق أهمية محاولة البحث في موقف منظمة التعاون الإسلامي من الأزمة السورية ومحاولات التسوية السلمية لها من عدة اعتبارات، يأتي علي رأسها أن سوريا دولة عضو مؤسس بالمنظمة، وثانيها أن عددا كبيرا من الفاعلين الإقليميين المؤثرين في الأزمة أعضاء بالمنظمة وهم تركيا وإيران ومصر وقطر والسعودية (مقر المنظمة) وغيرهم .. بالإضافة إلي أن القمم والاجتماعات الوزارية والدورية للمنظمة شهدت تفاعلات وعمليات جدل وشد وجذب تعلقت بالأزمة السورية .. ومن هنا تنبع أهمية محاولة معرفة محددات ومرتكزات موقف المنظمة الإسلامية من الأزمة وأبرز التحركات والمواقف التي قامت بها تجاه عملية التسوية السلمية للأزمة السورية.. وذلك علي النحو التالي:

مرتكزات رؤية وتحركات منظمة التعاون الإسلامي تجاه الأزمة السورية:

أكد أياد مدني أمين عام المنظمة السابق أن مرتكزات سياسة منظمة التعاون الإسلامي بشأن الأزمة السورية على النحو المبين في قرارات مؤتمر قمتها هي(٥٨):

- الحفاظ على سيادة سوريا واستقلالها وسلامة أراضيها..
- الالتزام بالقيم الإسلامية للسلام والعدالة والمساواة؛ والتمسك بحقوق الإنسان..
- بذل قصارى الجهود للحيلولة دون تحول الصراع إلى حرب أهلية شاملة..
- تأكيد مسؤولية الحكومة السورية عن التدهور المأساوي للوضع في سوريا..

تحركات المنظمة تجاه الأزمة السورية:

رغم تباين التحركات التي قامت بها المنظمة تجاه حلحلة الأزمة السورية إلا أن حصيلة هذه التحركات نحو تسوية الأزمة تكاد تكون صفرية ولا تذكر، علي النحو التالي :



- تعليق عضوية سوريا في المنظمة: في القمة الإسلامية المنعقدة في مكة في منتصف أغسطس ٢٠١٢ - علي الرغم من معارضة إيران - لحل هذه الأزمة بطريقة تساعد على تحقيق السلام والأمن والاستقرار في المنطقة..
- مناقشة الأزمة في الاجتماعات العادية للمنظمة: ففي أكتوبر ٢٠١٦ أكد الأمين العام السابق لمنظمة التعاون الإسلامي إياد مدني أن الوضع في سوريا يتوسط القضايا المركزية المعنية بها منظمتها، مشيراً إلى تمسكها بالتسوية السلمية في سوريا استناداً إلى مقررات جنيف.. (٥٩).
- الدعوة لاجتماع طارئ لمناقشة الأزمة وبخاصة الأوضاع في مدينة حلب في ديسمبر ٢٠١٦ بناءً على طلب دولة الكويت عقدت اللجنة التنفيذية على المستوى الوزاري اجتماعاً طارئاً مفتوح العضوية في ٢٢ ديسمبر ٢٠١٦ وذلك لبحث الوضع في سوريا في ظل تطورات الأوضاع الأسوأ في مدينة حلب (٦٠).
- المشاركة في اجتماعات المجموعة الدولية لدعم سوريا (٦١).
- اهتمام خاص بقضية اللاجئين المنبثقة عن الأزمة السورية.
- وتشير إحصائيات بعض الدول الأعضاء إلى أنها استقبلت مجتمعة ما يربو على ٧ ملايين من أبناء الشعب السوري منذ اندلاع الأحداث في سورية، وتم الدعوة إلى ضرورة النظر في إنشاء صندوق منظمة التعاون الإسلامي الإنساني للطوارئ، لمعالجة الأزمات الإنسانية التي تشهدها البلدان الأعضاء في المنظمة، وتتألف اللجنة التنفيذية من ترويكاف القمة الإسلامية، وهي: مصر والسنغال وتركيا، وترويكاف وزراء الخارجية: السعودية والكويت وأوزبكستان، إضافة إلى الأمين العام للمنظمة.. (٦٢).
- وأخيراً الترحيب باجتماعات الآستانة: ففي مارس ٢٠١٧ رحبت منظمة التعاون الإسلامي بالإعلان عن استئناف المشاورات حول الأزمة السورية في إطار اجتماعات رفيعة المستوى من المبرمج عقدها يومي ١٤ و ١٥ مارس ٢٠١٧



في العاصمة الكازخستانية آستانا، وجدد الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي الدكتور يوسف بن احمد العثيمين تأكيد أهمية التوصل إلى حل سياسي سلمي يوقف إراقة الدماء وينهي معاناة الشعب السوري ويسمح بتجاوز المآسي الإنسانية التي يشهدها السوريون داخل وطنهم وخارجه، كما دعا إلى ضرورة العمل على الحفاظ على وحدة التراب السوري(٦٣).

كما سبق الإشارة فان خلاصة موقف منظمة التعاون الإسلامي من عملية التسوية السلمية لازمة السورية تكاد تكون صفرية. رغم أن منظمة التعاون الإسلامي ثاني أكبر منظمة دولية بعد منظمة الأمم المتحدة حيث تجمع سبعة وخمسين دولة في صفوفها، وينظر إليها العديد من أبناء الشعوب العربية والإسلامية على أنها مؤسسة دولية فاعلة باعتبارها ترفع من "حماية مصالح العالم الإسلامي" شعاراً أساسياً لها.. إلا أن دورها اقتصر، في جزء كبير منه، على بيانات وتوصيات وقرارات ولجان ومؤتمرات، في حين فشلت في بلورة رؤية بآليات تنفيذية واضحة لحلها(٦٤).



المراجع

١. تقرير بعنوان "استعراض جهود المبعوثين الخاصين الثلاثة للأمم المتحدة إلى سوريا لحل الأزمة"، بتاريخ ٢٠١٦/١/١٠ من موقع <http://arabic.cntv.cn/2016/01/10/VIDEyHehiSWBQR6Da9bD1ZSn160110.shtml>
٢. ميساء المدهون، دور الأمم المتحدة في إدارة الأزمات العربية من ٢٠١١ - ٢٠١٥ الأزمة السورية نموذجاً، عرض لرسالة ماجستير بجامعة الأزهر، قطاع غزة، بموقع صحيفة الوطن الفلسطينية بتاريخ ٢٥/٤/٢٠١٧، مستخرج بتاريخ ١٣/٦/٢٠١٧
٣. من موقع ويكيبيديا بالعربية، مستخرج بتاريخ ٢٠١٧/٦/١٧ من موقع: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%81_1
٤. تقرير بعنوان " فشل جميع جولات مسلسل جنيف والأسباب واحدة"، من موقع وكالة انباء هاوار، بتاريخ ٢٨/١١/٢٠١٧، مستخرج بتاريخ ٧/٢/٢٠١٨
٥. تقرير بعنوان " وساطات الداخل والخارج : بالوثائق.. تطور مبادرات تسوية الصراع الأهلي في سوريا ، بتاريخ ٢٠١٥/١/١٢ ، مستخرج بتاريخ ١١/٦/٢٠١٧ من موقع : <http://rawabetcenter.com/archives/15749>
٦. تقرير بعنوان " فشل جميع جولات مسلسل جنيف والأسباب واحدة" ، من موقع وكالة انباء هاوار، بتاريخ ٢٠١٧/١١/٢٨ ، مرجع سابق.
٧. تقرير بعنوان" وساطات الداخل والخارج : بالوثائق.. تطور مبادرات تسوية الصراع الأهلي في سوريا ، بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١ ، مرجع سابق.
٨. تقرير بعنوان " فشل جميع جولات مسلسل جنيف والأسباب واحدة" ، من موقع وكالة انباء هاوار، بتاريخ ٢٠١٧/١١/٢٨ ، مرجع سابق..
٩. المرجع السابق .
١٠. تقرير بعنوان " فشل جميع جولات مسلسل جنيف والأسباب واحدة" ، من موقع وكالة انباء هاوار، بتاريخ ٢٠١٧/١١/٢٨ ، مرجع سابق.
١١. المرجع السابق .
١٢. من موقع <http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=28969#.WUZ2toSGO1s> بتاريخ ٢٠١٧/٦/١٧
١٣. المرجع السابق .
١٤. تقرير بعنوان " اختتام الجولة التاسعة من المفاوضات ووفد النظام يرفض وثيقة الدول الخمس والمعارضة تقول إنها تتضمن نقاطاً إيجابية" ، من موقع راديو "الكل إذاعة إخبارية سورية" بتاريخ ٢٠١٧/١/٢٧ ، مستخرج ٢٠١٨/٢/٢٢ الرابط : <https://www.radioalkul.com/p165617/>
١٦. المرجع السابق.
١٧. تقرير بموقع سويس انفو بعنوان " دور الامم المتحدة في سوريا يضعف وموسكو تمسك بزمام الامور" بتاريخ ١٥/١٢/٢٠١٧ .. مستخرج بتاريخ ٢٠١٨/٢/٦ من موقع : <https://www.swissinfo.ch/ara>
١٨. محمد العجرودي، تقرير بعنوان " ما بعد محادثات آستانة.. البحث عن الحل الدائم للأزمة السورية " ، بتاريخ ٢٠١٧/٢/١٣ ، مستخرج ٢٠١٧/٧/١١ من موقع : <http://www.ahram.org.eg/News/202174/43/578721>
١٩. محمد العجرودي، تقرير بعنوان " ما بعد محادثات آستانة.. البحث عن الحل الدائم للأزمة السورية " ، المرجع السابق ..
٢٠. محمد العجرودي، المرجع السابق ..
٢١. محمد العجرودي ، المرجع السابق ..
٢٢. تقرير بعنوان " أزمة سوريا في ٢٠١٧ .. "جنيف" بمربعها الأول و"أستانة" تحرز تقدماً "، من موقع العين الاخبارية الاماراتي ، بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٣١ ، مستخرج ٢٠١٨/٢/٢٤ : الرابط - : <https://al-ain.com/article/astana-geneva-areas-tension-exchange-negotiation>
٢٣. المرجع السابق .



٢٤. محمد العجرودي تقرير بعنوان " ما بعد محادثات أستانة.. البحث عن الحل الدائم للأزمة السورية " ، المرجع السابق ..
٢٥. تقرير بموقع " جرف نيوز " بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢ مستخرج ٢٠١٨/٢/٢٢ : الرابط : <http://jorfnews.com/portal/?p=9235>
٢٦. المرجع السابق ..
٢٧. تقرير بعنوان " مؤتمر سوتشي .. المسار البديل " من موقع صحيفة الغد الأردنية بتاريخ ٢٠١٨/١/٣١ مستخرج في ٢٠١٨/٢/٢٤ : الرابط : <http://www.alghad.com/articles/2074622>
٢٨. المرجع السابق ..
٢٩. تقرير بعنوان " مؤتمر سوتشي .. المسار البديل " من موقع صحيفة الغد الأردنية بتاريخ ٢٠١٨/١/٣١ ، مرجع سابق ..
٣٠. بدرخان علي، تقرير بعنوان " الديناميكيات الخارجية المؤثرة في الأزمة السورية.. والسلام بعيد المثال " ، مركز رووداو للدراسات ، فبراير ٢٠١٦
٣١. ميساء المدهون، دور الأمم المتحدة في إدارة الأزمات العربية من ٢٠١١ – ٢٠١٥ الأزمة السورية نموذجاً، مرجع سابق ..
٣٢. ميساء المدهون، دور الأمم المتحدة في إدارة الأزمات العربية من ٢٠١١ – ٢٠١٥ الأزمة السورية نموذجاً، المرجع السابق ..
٣٣. كريستان كوخ، " الاتحاد الأوربي وسوريا " ، تقرير خاص، مستخرج ٢٠١٧/٦/١٧ ، من موقع مجلة آراء العدد ٩٨ : http://araa.sa/index.php?view=article&id=3446:2015-08-03-13-14-25&Itemid=172&option=com_content
٣٤. تقرير بعنوان " الاتحاد الأوربي والحريق السوري .. رحلة البحث عن دور "، صحيفة الشروق التونسية ، بتاريخ ٢٠١٦/٥/١ ..
٣٥. كريستان كوخ، " الاتحاد الأوربي وسوريا " ، مرجع سابق ..
٣٦. كريستان كوخ ، المرجع السابق ..
٣٧. مارك بيريني ، المخاوف الأوربية بشأن سورية، ٢٠١٤/٦/١٤ ، من موقع <http://carnegie-mec.org/2014/06/09/ar-pub-55898> مستخرج ٢٠١٧/٦/١٤ ع
٣٨. كريستان كوخ، " الاتحاد الأوربي وسوريا " ، تقرير خاص، مرجع سابق ..
٣٩. كريستيان كوخ ، المرجع السابق ...
٤٠. كريستان كوخ ، المرجع السابق ..
٤١. تقرير بعنوان " الاتحاد الأوربي والحريق السوري .. رحلة البحث عن دور "، صحيفة الشروق التونسية ، بتاريخ ٢٠١٦/٥/١ .. مرجع سابق ..
٤٢. كريستيان كوخ ، الاتحاد الأوربي وسوريا " ، تقرير خاص، مرجع سابق ...
٤٣. مارك بيريني ، المخاوف الأوربية بشأن سورية، ٢٠١٤/٦/١٤ ، مرجع سابق ..
٤٤. مارك بيريني ، المخاوف الأوربية بشأن سورية، ٢٠١٤/٦/١٤ ، المرجع السابق
٤٥. كريستيان كوخ ، الاتحاد الأوربي وسوريا " ، تقرير خاص، مرجع سابق ...
٤٦. كريستيان كوخ ، المرجع سابق ...
٤٧. تقرير بصحيفة الحياة اللندنية، بعنوان " وثيقة أوروبية عن مستقبل سورية : نظام لامركزي وحصص للأقليات والعلويين.. " بتاريخ ٢٠١٦/١١/٢٧ من موقع : <http://www.alhayat.com/Articles/18755804/>
٤٨. تقرير بصحيفة الحياة اللندنية، بعنوان " وثيقة أوروبية عن مستقبل سورية : نظام لامركزي وحصص للأقليات والعلويين.. " ، مرجع سابق ..
٤٩. تقرير بموقع روسيا اليوم بعنوان، الاتحاد الأوربي يتبنى إستراتيجية لتسوية الأزمة في سوريا ، بتاريخ ٢٠١٧/٣/٤ مستخرج ٢٠١٧/٦/١٤ ، من موقع https://arabic.rt.com/middle_east/871472-
٥٠. مارك بيريني ، المخاوف الأوربية بشأن سورية، ٢٠١٤/٦/١٤ ، مرجع سابق ..
٥١. تقرير بعنوان " الاتحاد الأوربي والحريق السوري .. رحلة البحث عن دور "، صحيفة الشروق التونسية ، بتاريخ ٢٠١٦/٥/١ .. مرجع سابق ..
٥٢. مارك بيريني ، المخاوف الأوربية بشأن سورية، ٢٠١٤/٦/١٤ ، مرجع سابق ..



٥٣. كريستيان كوخ ، الاتحاد الاوربي وسوريا" ، تقرير خاص، مرجع سابق ...
٥٤. كريستيان كوخ ، المرجع سابق ...
٥٥. كريستيان كوخ ، المرجع سابق ...
٥٦. تقرير بعنوان " الاتحاد الاوربي والحريق السوري .. رحلة البحث عن دور" ، صحيفة الشروق التونسية ، بتاريخ ٢٠١٦/٥/١ .. مرجع سابق .
٥٧. تقرير بعنوان " الاتحاد الاوربي والحريق السوري .. رحلة البحث عن دور" ، صحيفة الشروق التونسية ، بتاريخ ٢٠١٦/٥/١ .. مرجع سابق .
٥٨. بيان المنظمة عن مشاركته أمينها العام في مؤتمر جنيف ٢ بتاريخ ٢٠١٤/١/٢٥ ، من موقع :
http://www.oic-oci.org/topic/?t_id=8822&t_ref=3538&lan=ar
٥٩. تقرير " منظمة التعاون الإسلامي متمسكة باستقلال سوريا ووحدة أراضيها " ، بتاريخ ٢٠١٦/١٠/١٨ من موقع: <https://www.i24news.tv/ar7>
٦٠. بيان " منظمة التعاون الإسلامي تعقد اجتماعاً طارئاً للجنة التنفيذية على مستوى وزراء الخارجية لبحث تطورات الأوضاع المساوية في حلب بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٢٢ ، من موقع-http://www.oic-oci.org/topic/?t_id=11953&t_ref=4692&lan=ar
٦١. بيان المنظمة " الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي يشارك في اجتماع المجموعة الدولية لدعم سوريا في ميونيخ في حلب بتاريخ ٢٠١٦/٢/١٢ من موقع : http://www.oic-oci.org/topic/?t_id=10901&t_ref=4285&lan=ar
٦٢. مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية لندن ، مستخرج ٢٠١٧/٦/١٤ ، تقرير عن منظمة التعاون الإسلامي والأزمة السورية ١٤-٩-٢٠١٥ من موقع <http://www.asharqalarabi.org.uk/%>
٦٣. بيان المنظمة عن " منظمة التعاون الإسلامي ترحب باستئناف المشاورات حول الأزمة السورية في العاصمة الكازخستانية أستانا " بتاريخ ٢٠١٧/٣/١٣ ، من موقع : http://www.oic-oci.org/topic/?t_id=13283&t_ref=5807&lan=ar
٦٤. تقرير بعنوان " سوريا نموذجاً؛ منظمة التعاون الإسلامي بين الدور والأداء" بموقع الوقت بتاريخ ٦ ذي الحجة ١٤٣٦ ، مستخرج بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٢ الموقع: <http://alwaght.com/ar/News/17858/%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7->